

السياسة الارترية في القرن الافريقي وفي جنوب البحر الاحمر



بقلم: د. أحمد حسن دحلي

أ - دوائر سياسة ارتريا الخارجية الجيو - سياسية والجيو استراتيجية

السياسة الخارجية الارترية محكومة بسبع دوائر جيو - سياسية وجيو-استراتيجية محورية ألا وهي:

- 1 - الدائرة الوطنية
- 2 - دائرة القرن الافريقي
- 3 - دائرة البحر الاحمر.
- 4 - دائرة حوض النيل.
- 5 - دائرة منطقة الخليج الفارسي - العربي.
- 6 - الدائرة الافريقية.
- 7 - الدائرة الدولية.

وكل دائرة من هذه الدوائر السبع لها خصائصها الخاصة، ولكنها محكومة بقيم ومبادئ تعود جذورها الى نضال الشعب الارترى ضد القوى الاستعمارية القديمة

والجديدة وادواتها في المنطقة وخارجها، منذ العقد الاخير من القرن التاسع عشر لغاية الساعة.

ب - المبادئ السياسية

السياسة الخارجية الارتزية محكومة بخمسة مبادئ أساسية وهي:

1 - الندية في التعامل

تتعامل دولة ارتريا بالندية مع كل القوى والدول الإقليمية والقارية والدولية. وهي وبقدر حرصها على عدم فرض آراءها وقراراتها على الآخرين، فإنها وبالمقابل لا تقبل أن يفرض عليها الآخرون آراءهم وقراراتهم، هذا مما يترك مجالا رحبا للنقاش والحوار وصولا إلى قنوات مشتركة، بعيدا عن سياسة العصا والجزرة، والضغطات والابتزازات بكل أشكالها وصورها الرائجة السوق في المسرح السياسي الدولي.

2 - الاحترام المتبادل

الندية في التعامل شرط محوري في الاحترام المتبادل سواء تطابقت الآراء أو تضادت أو تناقضت أو تداخلت. وارتريا حريصة على تطبيق هذا المبدأ على نفسها وعلى الآخرين أيضا. فهي تريد العيش بسلام ووثام واحترام لسيادتها ولسيادة الدول الأخرى على حد السواء، ولذا فإنها لم ولا ولن تقبل سياسات الاملاءات، وفرض الامر الواقع والتدخلات والوصايات والاعتداءات الخارجية بمختلف أنواعها وألوانها. علما إن الاختلاف حول القضايا والمصالح لا يفسد الاحترام المتبادل، ما دامت العلاقات بين الدول محكومة بالمسؤولية والعقلانية بعيدا عن نزعة السيطرة وسياسة الهيمنة.

3 - التعاون المشترك

لدى ارتريا قناعة مبدئية راسخة بان مصالح الشعوب تتضافر وتتكامل ولا تتعارض ولا تتناقض، وعليه هناك ثمة أرضية صلبة للتعاون المشترك خدمة للمصالح المشتركة سواء كان ذلك على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو القاري أو الدولي.

وتأسيسا على تلك القناعة المبدئية، فإنها لا تضع مصالحها فوق أو على أنقاض مصالح الدول الأخرى، وبالمقابل لا تقبل أن يضع الآخرون مصالحهم على أنقاض المصلحة الوطنية الارترية.

4 - عدم التدخل في شؤون الغير الداخلية

لا تتدخل دولة ارتريا في شؤون الغير الداخلية، ولا تسمح في نفس الوقت بتدخل الآخرين في شؤونها الداخلية.

5 - عدم الدخول في المحاور

5 - 1 - لا تؤمن دولة ارتريا بسياسات المحاور سواء كانت اقليمية أو شبه اقليمية أو دولية، ولا تدخل فيها، ولا توجد لديها أجندة تشكيل محور، ولكنها وبالمقابل تقيم العلاقات المتعددة الأبعاد مع سائر دول العالم من دون أدنى استثناء على ضوء هذه المبادئ الخمسة.

5 - 2 - لا تسمح ارتريا بقيام القواعد الأجنبية سواء كانت برية أو بحرية أو جوية فوق أي شبر من ترابها الوطني ومن مياهاها الإقليمية. وان حديث بعض الدول هنا ومراكز الدراسات هناك، واجهزة الاستخبارات والاعلام هنالك بين الحين والآخر، عن وجود طورا قواعد بحرية إسرائيلية، وتارة عن قواعد بحرية إيرانية ، ومرة عن قواعد إسرائيلية وإيرانية في الجزر الارترية الواقعة على طول امتداد الساحل الارتري في البحر الأحمر، لا يعدو أن يكون إلا مجرد محاولات تشويش من البعض، وبالونات اختبار من البعض الثاني، وتكرار البعض لكل ما يطفو على السطح بشأن ارتريا من البعض الثالث، ومحاولة خلق حالة إرباك وقلق من البعض الآخر، هذا من دون نسيان هؤلاء الذين يبثون الإشاعات الباطلة لتشويه صورة ارتريا لحسابات مباشرة وملتوية. والحكومة الارترية من طرفها ومن دون الانجراف وراء هذه التيارات تضع النقاط على الحروف متى ما اقتضى الامر ذلك، للحيلولة دون اختلاط الامور وعدم وضوح الرؤية والفهم، وبغية تقديم المعلومة الصحيحة. وسنعود لاحقا الى هذه النقطة بصورة أكثر تفصيلا.

5 - 3 - من حيث المبدأ من حق ارتريا كدولة ذات سيادة تامة أن تقيم القواعد الأجنبية التي تريد إقامتها فوق أي شبر من ترابها الوطني، وعلى أية نقطة من مياهاها الإقليمية، ولا تخشى في ذلك لومة لائم. وقرار إقامة أو عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في ارتريا هو قرار سيادي ارتري لا يعني أحد آخر سوى دولة ارتريا. وتجدر الإشارة في الصدد الى عدم وجود قاعدة عسكرية للإمارات العربية المتحدة في ارتريا على عكس ما يروج ليس في وسائل الاعلام الاقليمية والدولية، وبل في مراكز الابحاث والدراسات ومؤسسات الامن والاستخبارات هنا وهناك. ولكن وكل ما في الأمر، قدمت ارتريا في عام 2015 مجرد تسهيلات عسكرية مؤقتة لدولة الامارات العربية المتحدة، اقتضها حينذاك ظروف أنية في جنوب البحر الأحمر، ولم يعد لها أي وجود منذ عدة سنوات.

5 - 4 - ومن مفارقات الأمور، إن بعض دول المنطقة وغيرها التي تبث الاشاعات الباطلة بين الفينة والأخرى عبر مختلف الوسائل الإعلامية الكلاسيكية والمعاصرة، بوجود قواعد عسكرية وإستخباراتية أجنبية في الجزر الارترية، هي نفس الدول التي تحتضن وتحتمي بالقواعد العسكرية الغربية. والى ذلك، فإن بعض أجهزة الإستخبارات في المنطقة وخارجها تبث هي الأخرى عين المزاعم الباطلة بهدف الاصطياد في المياه العكرة. وارتريا لا تعير تلك الاكاذيب التي تهدف الى زرع البلبلة وخلق الفتن اهتماما كبيرا، ولكنها تضع النقاط على الاحرف في التوقيت المناسب وفي المكان الملائم، للحيلولة دون اختلاط الامور وحدوث سوء فهم.

ج - الاهداف:

تأسيسا على تلك المبادئ الخمسة، تهدف السياسة الخارجية الارترية الى:

1 - تحقيق مصالح ارتريا الأمنية القومية بأبعادها السياسية والدبلوماسية والحيو - إستراتيجية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية وذلك على الصعيد الإقليمي والقاري والحيو - استراتيجي والدولي.

2 - إحلال السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر.

3 - إرساء أسس ودعائم التعاون والتنمية المشتركة في منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر.

4 - تأمين أمن وسلامة حوض البحر الأحمر والحفاظ على بيئته من التلوث وتنظيم نظام الصيد التقليدي والعصري من قبل كل الدول المطلة عليه فقط، وهي قادرة ومؤهلة أكثر من غيرها على ذلك.

5 - الحيلولة دون تحول البحر الأحمر الى من منطقة صراع نفوذ بين دوله ذاتها وبين الدول الكبرى والإقليمية من خلال بعض دول البحر الأحمر التي تفتح ابوابها من دون حدود وبلا قيود لقواعد عسكرية.

د - الخصائص:

مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الارترية أسوة بسياساتها الداخلية تتبع من فلسفة ارتريا السياسية والقائمة على خاصيتين محورييتين ومن دونهما لا يمكن ترجمة تلك المبادئ على ارض، وتحقيق الأهداف عمليا. وهاتان الخاصيتان المحورييتان هما:

1 - الاعتماد على الذات.

لو لم تعتمد الثورة الارترية ممثلة في الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا فلسفة الاعتماد على الذات لما استطاعت أن تصمد أمام جحافل أعداء الشعب الارترى في الحرية والاستقلال، فما بالك بتحقيق الانتصار الباهر والساطع على جيش الاحتلال الأثيوبي المدعوم على التوالي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ثم من قبل الاتحاد السوفيتي السابق وألمانيا الشرقية السابقة واليمن الجنوبي السابق أيضا وإسرائيل. ولا يقصد بالاعتماد على الذات الانكفاء على الذات، بقدر ما يعني تطوير القدرات والإمكانيات الذاتية إلى أقصى مدى لكي تتبلور وتبدع وتخلق في شتى الحقول والميادين للاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن، بغية إرساء الدعائم المحورية لاستقلالية القرار السيادي الارترى، بعيدا عن روح الإتكالية وسياسة التبعية من ناحية، وعدم الرضوخ للضغوطات والإملاءات والابتزازات الخارجية من ناحية أخرى.

2 - استقلالية القرار.

1 - كان القرار السيادي الارترى المستقل يتخذ بالأمس القريب في مدينة نقفة قلعة الصمود والتصدي والتحدى، واليوم يتخذ نفس القرار السيادي الارترى في اسمرا العاصمة، وارتريا لا تخشى أو بالأحرى لا تعير أدنى أهمية أو اهتمام للومة لائم، ولا تساوم قيد أنملة في قراراتها السيادية، بل إنها حريصة كل الحرص على عدم المساس من قريب أو بعيد بقرارها السيادي النابع والمرتكز على المبادئ الخمسة الأنفة الذكر.

2 - والقرار السيادي الارترى المستقر يرتكز على قاعدة الاعتماد على الذات التي توفر له الأرضية الصلبة والصلدة، فإنها وبنفس المستوى تكفل له كل الضمانات الوطنية الخاصة لكيلا يكون عرضة للمساومة أو ضحية للضغوطات أو فريسة للإبتزازات، سواء على الصعيد الإقليمي أو القاري أو الدولي. وعليه فلا غرو إذا كانت ولا تظل ارتريا تقول كلمتها عالية في جميع المحافل الاقليمية والقارية والدولية حول جميع القضايا من دون تبعية لأحد أو وصاية من قبل أحد أو رضوخا لضغط من أحد أو نزولا لدى رغبة أحد. وبالمقابل فإن فلسفة الاعتماد على الذات تقوم هي الأخرى عمليا ونظريا على القرار السيادي الارترى المستقل الذي يوفر لها كل الشروط الأساسية والضرورية لكي تتبلور أركانها الجوهرية وتترسخ جذورها في روح وعقل ووجدان الإنسان الارترى، لكونها صمام أمان وجوده الحر والمستقل بالأمس كاليوم على حد السواء.

ه - ارتريا وتطابق المبادئ مع الأفعال

الصومال

1 - مباشرة بعد تحرير ارتريا في 24 مايو 1991، بادرت الحكومة الارترية المؤقتة وقتذاك بإرسال مبعوث خاص بغية المساهمة في تطوير نيران الأزمة الصومالية التي تأججت بعد سقوط نظام الرئيس الصومالي الأسبق محمد سياد بري في 27 يناير 1991.

2 - بعد غزو اثيوبيا للصومال في ديسمبر 2006، عقد في ارتريا في 6 سبتمبر 2007 مؤتمر شارك فيه عدد كبير من الفصائل الصومالية، ورهط من البرلمانين والمتقنين والمجتمع المدني، بغية تنظيم صفوفهم للتصدي لذلك الغزو. وحرصت القيادة الارترية أن يشكل المؤتمر خطوة الى الأمام في طريق المصالحة الصومالية. واشاد المؤتمر بدور إرتريا شعبا وحكومة في ظل قيادة الرئيس اسيااس افورقي ، في توفير الفرصة التاريخية للقوى الوطنية الصومالية لمناقشة تحرير وإعادة بناء الصومال" وتوج المؤتمر بتشكيل "تحالف تحرير وإعادة بناء الصومال" في 14 سبتمبر 2007. وان سكرتير الجبهة الشعبية للديموقراطية والعدالة، الشهيد الأمين محمد سعيد، قال " ان نجاح هذا المؤتمر لدليل على ان الصوماليين قادرون على حل مشاكلهم بأنفسهم متى ما توفرت لهم الأجواء الملائمة "، حسبما جاء في تقرير اخباري عن المؤتمر الصومالي نشر في موقع «شابيت " الاليكتروني لوزارة الإعلام الارترية في 14 سبتمبر 2007.

3 - تتولى ارتريا منذ عهد الرئيس الصومالي الأسبق محمد عبد الله محمد - فورماجو- ولغاية الآن تدريب الالاف من الشباب الصوماليين على دفعات لكي يكونوا ضمن نواة قوات القوات البرية والبحرية والجوية للدولة الصومالية.

أثيوبيا

1- استضافت اسمرا في عام 1992 اجتماعات بين الحكومة الأثيوبية ومعارضيهما للحيلولة دون انزلاق أثيوبيا في مستنقع الحرب الأهلية بعد تخلصها من كابوس النظام العسكري " الدرق ".

2 - سمحت ارتريا بعد استقلالها مباشرة استخدام اثيوبيا مينائي مصوع وعصب لأغراض مدنية، وبرسومات شكلية وبالعملة المحلية تغطي فقط الخدمات التي تقدم لها فقط.

3 - في عام 1994 وقبل اعتماد اثيوبيا دستورها في عام 1995، حاول الرئيس الارتري تجنب اثيوبيا الانزلاق في متاهة بلقنة اثنية عبر دستور يقود حتما الى استقطاب عرقي، وذلك عندما طلب منه رئيس وزراء اثيوبيا ان يعطيه رأيه في

مسودة الدستور بحكم العلاقات الوطيدة بين البلدين والشخصيتين. وهكذا سرد الرئيس اسيااس افورقي الحديث بينهما في حوار نشر في موقع (المركز الارترى للدراسات الاستراتيجية) " قلت له يا ملس، هذه الوثيقة لا تصلح لأي دولة، ناهيك



عن أثيوبيا .لا يمكنك إنشاء دولة بتلك المواصفات .لا يحدث مثل هذا .سوف تنجر إلى مشاكل غير ضرورية في المستقبل، سيؤدي ذلك إلى الصراع، حينها سيكون من الصعب السيطرة عليها ومعالجتها .لذلك، أعتقد أن هذه الوثيقة - ليست المادة 39 فقط هي المشكلة - كل محتواها وروحها وتفسيرها لا ينطبق على إثيوبيا، وسوف تخلق مشكلة عويصة .قال لي " أعلم أنك ستقول ذلك .فقط أردت أن أشركك واسمع منك، لكن دعني أخبرك بأفكاري، لن نحكم إثيوبيا بدون ذلك .تضع قنبلة هنا، وقنبلة هناك، وبعد ذلك إذا إستمرت الامور بشكل جيد كما نرغب هو المطلوب، وإذا لم تستمر بشكل جيد، فإنها قنابل تنفجر كل قنبلة هنا وهناك.... لا يمكن وضع دستور للبلاد وبناء دولة بهذا الاسلوب؟؟ فالعواقب خطيرة ... تم تأسيس جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية في عام 1995 على اسس العرقية . والمشكلة الحالية هي نتيجة لذلك .لا يمكنك التحدث عن أي موضوع جانبي آخر . لكنني احترمتة، كونه احترامني، وجاء ليشاركني الأفكار قال قد يبدو الأمر لك كما تقول، لكن الأمر ليس مناسباً لنا، فنحن لا نتعامل مع الأمر بهذه الطريقة... هذا الاسلوب سيؤدي إلى مسار غير ضروري ، وستخلق مشكلة عويصة ، وإذا ما خرج الوضع عن السيطرة لن تتمكن من إصلاحه مرة أخرى ، لا من الناحية الاقتصادية، أو الثقافية، ومن وجهة نظر سياسية، و أمنية، بأي طريقة أخرى، وستؤدي الى تدمير وتفكيك البلاد بدلاً من بنائها، جلسنا وتحدثنا كثيراً، وقلت

له، اقول لك بكل صدق من الأفضل ان تعيد التفكير في الامر مرة أخرى وثانية و ثالثة. قال لي هذا ما أقوله لك وليس هناك خيار آخر . وكان ذلك نهاية عام 1994 وتم تطبيقه في عام 1995. ماذا حدث في إثيوبيا؟ أدت تلك السياسة الى الاستقطاب العرقي Ethnic polarization. هذا الدستور أدى الى القلاقل الداخلية من احتكاكات اثنية وخلافات اثرت على استقرار البلاد على مدى ثلاثة عقود. " (1)

4 - عندما افتعلت الحكومة الاثيوبية الويانوية ازمة بادمي، بادر الرئيس اسياس افورقي بكتابة رسالة في 16 أغسطس 1997 الى رئيس وزراء اثيوبيا ملس زيناوي بغية احتواء الموقف، جاء فيها " أجد نفسي مضطرا للكتابة اليك بسبب الوضع المثير للقلق في المناطق حول بادمي...وان الحدود بين بلدينا مرسومة بوضوح ومعروفة تقليديا، ونحن لا نعطي هذه المسألة اهتماما كبيرا نظرا لروابطنا الحالية والمستقبلية، لا أومن بأن هذه القضية ستكون مثار قلق وخلافات عديدة في المستقبل...وان احتلال جيشك لعد مروق بالقوة في الأيام القليلة الماضية امر مؤسف. " وانهى رسالته قائلا " أناشدك شخصا لإتخاذ الخطوة الضرورية الحذرة، لتفادي نزاع لا ضرورة له. " ولكن هيهات.

5 - في نوفمبر عام 2002 عبرت ارتريا عن استعدادها لإستخدام ميناءيها لنقل المواد الغذائية الى السكان الاثيوبيين الذين كانوا مهددين بالموت بسبب المجاعة التي اجتاحت البلاد حينذاك، وذلك في وقت كانت الحكومة الاثيوبية ترفض الالتزام بقرار مفوضية ترسيم الحدود الملزم والنهائي. ولكن الحكومة الاثيوبية رفضت ان تأتي المساعدات الإنسانية اليها عبر ارتريا.

6 - بعد تولي ابي احمد زمام الحكم في اثيوبيا ورفع شعار حل ازمات اثيوبية الداخلية، لعبت ارتريا دورا كبيرا في استضافة اللقاء النظام الاثيوبي وفصائل المعارضة الاثيوبية المسلحة (جبهة تحرير اورومو، والجبهة الوطنية لتحرير اوغادين، وحركة قوات الامحرا الديمقراطية، وحركة تجراي الديمقراطية الشعبية، وجبهة جونيوت سبات - السابع من مايو - من مايو حتى اغسطس من عام 2018.

وهكذا ساهمت في حقن دماء الاثيوبيين، وفي خلق الامن والسلام والاستقرار في عموم البلاد.

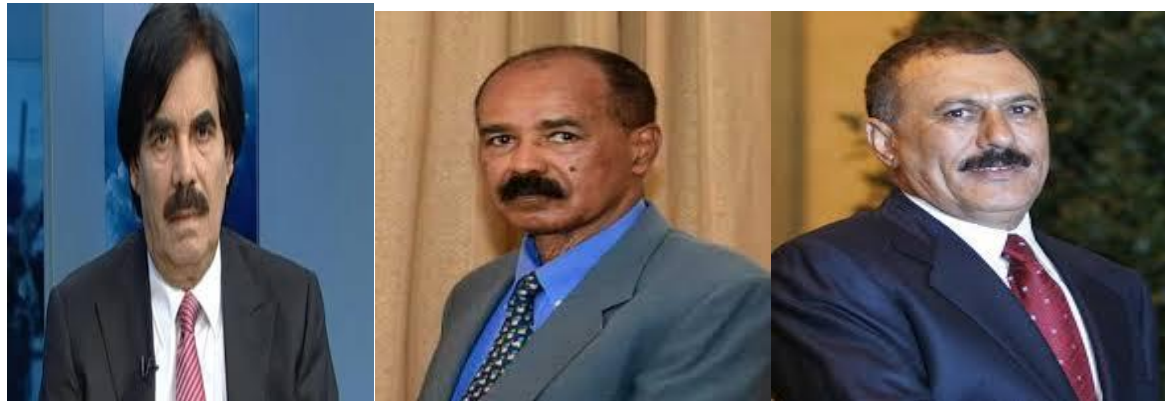
ويذكر أيضا، عندما تعرضت قوات القيادة الشمالية الاثيوبية التي كانت ترابط في شمال إقليم تجراي المتاخم للحدود الارترية الجنوبية، لهجوم مباغت من قوات الجبهة الشعبية لتحرير تجراي في 2 نوفمبر 2022، اضطرت الى اللجوء الى ارتريا، حيث استقبلت من قبل الوحدات العسكرية الارترية المرابطة في تلك المنطقة الحدودية، قبل ان يتم تولي مهمة عودتها الى اثيوبيا بطريق آمن. وان في ذلك أكثر من رسالة ودلالة.

جيبوتي

3 - بذلت الحكومة الارترية جهودا دبلوماسية حثيثة بين عامي 1992 - 1993 لجمع الحكومة الجيبوتية والمعارضة المسلحة " الفروود " حول مائدة مستديرة وصولا الى حل تفاوضي بين الطرفين، يجنب البلاد من الحرب الأهلية وعواقبها الكارثية على الشعب الجيبوتي.

اليمن

بحكم الوشائج الحضارية، والروابط التاريخية، والتمازج الاجتماعي، والعلاقات السياسية بين ارتريا واليمن من ناحية، وبما ان اليمن يشكل جزءا لا يتجزأ من



المنطقة الجيو استراتيجية لمنطقة القرن الافريقي من ناحية أخرى، قام الرئيس اسيااس أفورقي ورهط من كبار المسؤولين الارتريين بجولات مكوكية بين صنعاء

وعدن في عام 1994، بهدف حل الخلاف بين الرئيس اليمني السابق الفريق علي عبد الله صالح ونائبه السابق علي سالم البيض للحوّل دون اندلاع الحرب الأهلية بين الإخوة في اليمن. وعلاوة على ذلك، لقد استقبل مطار اسمرأ الطائرات المدنية اليمنية بناءً، على طلب يمني خشية أن تدمر في وسط معمة الحرب الأهلية.

السودان

عندما ضيق " نظام الإنقاذ " الخناق على الشعب السوداني وقواه السياسية في مطلع تسعينيات القرن المنصرم، لجأت القوى السياسية السودانية الى الخارج، واخذت من اسمرأ مقراً لها بحكم العلاقات التاريخية والسياسية والاجتماعية بين السودان وارتريا من ناحية، وبين قيادات القوى السياسية السودانية والقيادة الارترية من ناحية أخرى، والتي توطدت عراها ابان نضال الشعب الارتري من اجل حريته على مدى ثلاثة عقود كاملة ضد المستعمر الاثيوبي واعوانه من الغربيين والشرقيين. فالقوى السياسية السودانية التاريخية ممثلة في الحزب الاتحادي الديمقراطي، وحزب الامة، والحركة الشعبية لتحرير السودان، والحزب الشيوعي، وتجمع الأحزاب الافريقية السودانية، ومؤتمر البجة، وقوات التحالف السودانية، والنقابات السودانية، وشخصيات وطنية سودانية مستقلة، اجتمعت في اسمرأ للبحث عن مخرج سياسي للأزمة السودانية، فعقدت مؤتمراً أطلقت عليه اسم " مؤتمر القضايا المصرية " في العاصمة الارترية من 15 لغاية 23 يونيو 1995.

والحكومة الارترية الارترية عندما استضافت هذا المؤتمر كان تريد:

1 - مساعدة السودان في حل خلافاته السياسية بطريقة سلمية.

2 - الحفاظ على وحدة السودان.

3 - الحيلولة دون تشرذم السودان.

4 - رد الجميل السوداني بالجميل الارتري.

علما ان الحكومة الارترية كانت وما زالت لا تدخر أي جهد للمساهمة في حل مشاكل السودان العديدة نذكر منها:

1 - أول لقاء بين الرئيس السوداني المشير عمر حسن أحمد البشير وزعيم التجمع الوطني الديمقراطي السابق محمد عثمان الميرغني احتضنته العاصمة الارتيرية اسمرا في 26 سبتمبر 2000.



2 - لعبت ارتيريا دورا دبلوماسيا بارزا سواء عبر مبادراتها الذاتية أو في إطار المنظمات الإقليمية والقارية والدولية لحلحلة القضايا السودانية الداخلية.

3 - لقد أنجز اتفاق " سلام شرق السودان " بمبادرة ووساطة ارتيرية خالصة في 14 أكتوبر 2006. ولقد عقب الرئيس عمر البشير على هذا الاتفاق بالقول:

أ - " إنها لحظة تاريخية حاسمة لمسيرة السلام في بلادنا كخطوة مكملية لمشوارنا منذ نيفاشا وابوجا والقاهرة ولتكتمل اليوم في اسمرا درة القرن الإفريقي لتضع بصمة ناصعة جديدة في تاريخ قارتنا.

ب - " هذه الوقفة التاريخية شاهد ومبشر بمرحلة جديدة في نهضة أفريقيا وانعتاقها من كوبة الاحتراب الداخلي الذي أهدر علينا وقتنا ثميننا، وأضاع منا ثروة هائلة، وأفقدنا أرواح عزيزة وسواعد فتية وثابة، وعقول نحن لأمس الحاجة إليها "

ث - " إن هذه الوقفة هي ليست وقفة لتوقيع السلام في شرق السودان فحسب، ولكنها علامة فارقة في تاريخ المنطقة برمتها ونموذجاً ناصعاً لكيفية حل النزاعات. ونحي معاراعي هذه الخطوة الجبارة الرئيس الارتيري اسيااس افورقي على الجهود المضنية التي بذلها الوسيط الارتيري قيادة وشعبا من اجل سلام شرق السودان، وليس مستغربا على دولة جارة شقيقة بيننا وبينها الدم ذاته والمصير الواحد. " (2)

ث - " وألان أسندت ارتريا ورئيسها هذه اليد البيضاء لبلادنا ونحن نبادلها ودا بود ووفاء بوفاء، ليس لترقية العلاقات الثنائية بين بلدينا وحدهما، بل لصالح المنطقة بآثرها والقارة بكاملها. "

4 - بذلت دولة ارتريا مساعي دبلوماسية لسحب فتيل الأزمة بين السودان ودولة جنوب السودان أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس السوداني المشير عمر البشير لأسمرأ في 12 يونيو 2013، وأبان زيارة وزير الشؤون الخارجية عثمان صالح لجوبا ومقابلته للرئيس سلفاكير ميارديت في 22 يونيو 2013.

5 - طرحت ارتريا في 20 مايو 2022 " ورقة " على رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان قائد القوات المسلحة السوداني، بغية مساعدة القيادة السودانية المتصارعة لإحتواء الازمة بينها، ولإيجاد حل لأزمة الحكم في البلاد، وللحيلولة دون انزلاق السودان في متاهة حرب مدمرة، يعتبر الرابع فيها خاسرا.

وفيما يلي أبرز النقاط التي ورد في الورقة الارترية:

أ - بناء دولة موحدة.

ب - نظام حكم يقوم علة أساس المواطنة.

ج - التوزيع العادل للثروة.

د - عدم استخدام الدين كأداة سياسية

هـ - عدم السماح للتجمعات العرقية والقبلية.

واعداد مسودة الدستور تقدم للشعب لكي يصادق عليها بعد مناقشتها.

ز - الاتفاق على مرحلة انتقالية تسند مسؤوليتها لمجلس عسكري غير منحاز لأي تنظيم سياسي برئاسة رئيس مجلس السيادة. (3)



6 - في سياق مساعي دولة ارتريا الدبلوماسية والسياسية لتطويق الازمة السودانية ولقطع الطريق على القوى التي تصب الزيت على النار، استقبل الرئيس اسياش افورقي في 13 مارس 2023 قائد " قوات الدعم السريع " محمد حمدان دوقلو (حميدتي). ثم في 11 سبتمبر 2023 استقبل قائد الجيش السوداني الجنرال عبد الفتاح البرهان في اسمرأ. وناقش معهما أهمية وسبل نزع فتيل الازمة بينهما، والعمل لقيادة سفينة السودان الى بر الأمان، الى ان يقول الشعب السودان كلمته الفاصلة في خاتمة المطاف.

7 - عندما انفجرت الحرب الكارثية بين الجيش السوداني " وقوات الدعم السريع في ابريل 2023 في قلب الخرطوم التي تحولت بسرعة قياسية الى ساحة حرب مفتوحة تستخدم فيها كافة الأسلحة الفتاكة، وجد حوالي 5 مليون نسمة أنفسهم وسط المواجهة العسكرية الدموية التي دمرت المستشفيات ومحطات الكهرباء، مع نفاد مياه الشرب والمواد الغذائية، بات سكان العاصمة يبحثون عن مخرج وملجأ في المدن السودانية الأخرى وفي خارج حدود وطنهم جوا وبحرا وبرأ، لإنقاذ ارواحهم. فبادرت ارتريا بفتح مجالها الجوي ومياهاها الاقليمية وحدودها البرية في وجه كل السودانيين الراغبين في القدوم اليها من دون أي تعقيدات أو تأشيرات، وعبرت عن تقاسم كل ما تملك من دواء وغذاء ومأوى مع القادمين اليها من السودان، بعيدا عن " جمعيات الحانوتي" و " معسكرات الاغاثة "، فالقضية بالنسبة لدولة ارتريا هي قضية ضمير ومسألة تضامن مع الشعب السوداني. وعبر الرئيس الارتري عن ذلك في حديث قال فيه " كم عدد السودانيين الذين يمكنهم العبور، يوماً بعد يوم، أين وصلوا ومن أين عبروا، وماذا فعلوا، ليس من المقبول الحديث عنه في الأخبار، فهذا عار، سواء في ثقافتنا أو في سلوكنا. في مرحلة النضال، عندما كان شعبنا في اللجوء في السودان،

عاشوا مثلهم مثل المواطنين سودانيين، كان السودان الداعم للشعب الإرتري، سواء خلال النضال التحرري أو بعد النضال التحرري، ولم يكن يفكر الإرتري الذي كان يعيش في السودان انه غريب، او يحسب نفسه انه أجنبي، وفقاً لذلك، يجب أن يكون السوداني الذي يأتي إلى هنا عليه أن يعرف بأنه في منزله، ومع اهله سواء كان ذلك في أوقات الاضطراب أو الازدهار، عندما تنشئ مثل هذه البيئة، يمكنك التعامل مع مشاكل الحرب والكوارث الطبيعية، تأتي مسألة الموارد في المرتبة الثانية، سياستنا هي عدم دخول سوق العلاقات العامة للجانوتين. " (4)

ز - ارتريا وسياسة تفادي الازمات والصراعات

سعت بعض الدول هنا وهناك بقيادة الإدارات الامريكية المتعاقبة شيطنة ارتريا، وتشويه صورتها عبر مختلف وسائل اعلامها، وعزلها اقليمياً وقارياً ودولياً، وفرض مختلف اشكال الحصار عليها من خلال توجيه اتهامات باطلة، واختلاق الازمات عبر بعض ادواتها، وتحميلها مسؤولية الازمات والصراعات في منطقة القرن الافريقي وجنوب البحر الأحمر، بغية زعزعة امنها واستقرارها، وصولاً الى غايتها القصوى، أي ادراجها ضمن قائمة الدول التي تعتبرها واشنطن " فاشلة " بهدف تبرير ما لا يبرر، أي تغيير انظمتها السياسية ، بأنظمة موالية لها ولحلفائها وادواتها الإقليمية. والتاريخ حافل بشواهد حية وناطقة سواء في أمريكا اللاتينية أو في أوروبا الشرقية، أو في آسيا أو في افريقيا، بأنظمة اراجوزية تدور سواء مباشرة في فلك الإدارة الامريكية أو بصورة غير مباشرة بسقوطها تحت جاذبية الدول التي لا تخرج عن دائرة نفوذها. ومن باب الحرص على كشف الحقائق التاريخية والسياسية والعسكرية، سيتم استعراض موجز عن التحديات الإقليمية التي واجهت دولة ارتريا منذ فجر استقلالها في عام 1993 بعد اجرائها انتخابات حرة ونزيهة أشرفت عليها المنظمات الإقليمية والقارية وشبه القارية والدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية سابقاً - الاتحاد الافريقي حالياً -.

1 - السودان: قطع العلاقات الدبلوماسية مع نظام البشير - الترابي

نظام الجبهة القومية الإسلامية السودانية في سياق سياسته الأممية الإسلامية برئاسة د. حسن عبد الله الترابي والمشير عمر احمد البشير، أسس " حركة الجهاد الإسلامي " في عام 1988، أي قبل عام من توليه السلطة في الخرطوم في عام 1989، عبر انقلاب عسكري قاده المشير البشير. وهذه " الحركة الجهادية " لم تشارك في حرب التحرير، ولكنها شرعت في القيام ببعض الاعمال الإرهابية والتخريبية في المناطق الحدودية بعد 24 مايو 1991، وتصدت لها القوات الارتيرية بدعم كبير من سكان تلك المناطق. وان الحكومة الارتيرية ومن باب الحرص على حسن العلاقة مع السودان الذي تربطها به وشائج حضارية وتاريخية وسياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، بذلت جهودا دبلوماسية حثيثة بغية تطويق موقف الحكومة السودانية الداعم للعناصر التخريبية في مهده، لكيلا يعكر صفوة العلاقات بين البلدين، فبادرت بإرسال العديد من الوفود، ولكن نظام الخرطوم الاسلامي ناور واستمر في تقديم كل أنواع المساعدة لتلك الحركة الإسلامية، هذا مما لم يترك امام الحكومة الارتيرية أي خيار آخر سوى قطع العلاقات الدبلوماسية في ديسمبر 1994 مع نظام الخرطوم. وكما هو معروف لدى الجميع بأن السلطة الانقلابية السودانية استمرت في نفس النهج ليس مع دولة ارتيريا وحدها، بل مع العديد من دول المنطقة وخارجها منذ تاسيسها " المؤتمر الشعبي الإسلامي " في عام 1991، الذي شارك فيه كل من أسامة بن لادن من السعودية، وايمان الظاهري من مصر، وعبد المجيد الزنداني من اليمن، وراشد الغنوشي من تونس... الخ كما شاركت في هذا المؤتمر عدة حركات اسلامية من بينها " حركة الجهاد الإسلامي الارتيري ". وعليه فإن ارتيريا غير مسئولة بأي شكل من الاشكال عن تدهور العلاقة بين السودان وارتيريا في تلك الفترة، بالعكس فإنها حاولت بقدر الإمكان الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من علاقات بين البلدين، ولكن من دون فائدة. وان تحميل ارتيريا مسؤولية تأزم العلاقة مع نظام الترابي - البشير، لا تعدو ان تكون تهمة باطلة شكلا ومضمونا من ناحية، توهي من ناحية أخرى عن سوء نية مضمرة في إطار استراتيجية مكشوفة ليس إلا.

2 - الازمة مع اليمن 1995

لقد تمت الإشارة آنفا بأن الحكومة الارتترية عملت قدر جهدها في عام 1994 لحل الخلافات بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض للحيلولة دون اندلاع الحرب بين شطري اليمن، وللحفاظ على وحدته. ولم تكن ارتريا تتوقع ان يقوم اليمن بفرض سياسة الامر الواقع في عام 1995 على مجموعة جزر ارترية في جنوب البحر الأحمر. علما ان تلك الجزر المعنية لم يطالب اليمن بسيادته عليها عندم كانت ترزح ارتريا تحت الاستعمار الاثيوبي. بل ان رئيس اثيوبيا السابق منجستو هيلي ماريام زار تلك الجزر بصورة رسمية، ونشرت جريدة " اديس زمن " الاثيوبية الخبر مسنودا بالصور. وكان الهدف من تلك الزيارة دراسة إمكانية إقامة قاعدة عسكرية بحرية لقطع الطريق على السفن والقوارب الشراعية التي كانت تنقل عبرها الأسلحة الى ثوار ارتريا. وما يهمنا هنا هو ان الحكومة الارتترية لم تتعامل برد فعل عسكري على الاجراء العسكري اليمني في الجزر، بل حاوت قدر الامكان تطويق الازمة سياسيا وقانونيا. ففي 16 نوفمبر 1995 بعث الرئيس الارتري خطابا الى نظيره اليمني يناشده فيه بسحب قواته من الجزر، مضيفا إذا كان لليمن أي ادعاء على تلك الجزر، يمكن مناقشة الامر ثنائيا، وفي حالة تعذر حل الخلاف بطريقة ثنائية، يمكن رفع الملف الى محكمة تحكيم دولية. وعندما تعثرت تلك المبادرة الارتترية، لم تتردد الحكومة الارتترية في إرسال وفد رفيع المستوى الى صنعاء في 22 نوفمبر 1995، وطرحت على الحكومة اليمنية المقترح التالي:

1 - سحب اليمن لقواته من الجزر وان يعود الوضع كما كان.

2 - الشروع في مناقشات ثنائية.

3 - موافقة الطرفين على المبادئ الأساسية، وعلى آلية حل النزاع.

4 - موافقة الطرفين على حل الخلاف عبر تحكيم دولي.

ولكن المبادرة الارتترية لم تجد التجاوب المنشود، وعندئذ فقط تم إنزال وحدة عسكرية ارترية صغيرة في احدى الجزر بعيدا عن تواجد الوحدات اليمنية تحاشيا لأي احتكاك. وبعد بضعة أيام، وتحديد في منتصف ديسمبر 1995 طلبت القوات اليمنية من الجنود الارتريين مغادرة الجزيرة، ولكن الجنود الارتريين رفضوا ذلك

بحجة انهم يوجدون في جزيرتهم، ولا يمكنهم الانصياع لأوامرهم. واذ ذاك تعرض الجنود الارتريين لهجوم يمني، فدافعوا عن أنفسهم، واسروا معظم القوات اليمنية التي هاجمتهم، ثم تم نقلهم الى مصوع وكانوا يعاملوا كضيوف في أحد فنادق جزيرة طوالوت، ولم يزوج بهم في السجن، ولم يعاملوا كأسرى حرب، قبل ان يعودوا عزيزين مكرمين الى وطنهم عبر مطار اسمرا. وهذا السلوك الحضاري الارتري يعكس بجلاء مدى تقدير الحكومة الارترية للروابط المتعددة الابعاد بين الشعبين اليمني والارتري على مدى التاريخ القديم والحديث والمعاصر. وعليه فلا غرو إذا انقشعت بسرعة قياسية هذه السحابة الصيفية التي خيمت برهة بين البلدين اللذين قبلا الوساطة الفرنسية وابرما في 21 مايو 1996 اتفاقا في باريس، بموجبه تم رفع ملف مجموعة الجزر المعنية الى محكمة تحكيم دولية التي أصدرت حكمها في لندن في التاسع من أكتوبر 1998، والذي تم قبوله من الطرفين. وهكذا طويت هذه الصفحة نهائيا، وعادت العلاقة الارترية - اليمنية الى سابق عهدها. وإذا كان ذلك كذلك، وهو كذلك، فإن تريا بريئة من التهمة الزائفة التي تروجها بعض الدول الغربية والشرقية وادواتها الإعلامية والإقليمية على حد سواء حول اعتداء ارتريا على جزر يمنية.

3 - الحرب مع اثيوبيا 1998 - 2000



خسائر عسكرية اثيوبية جسيمة وفظيعة

كما تم التوضيح أعلاه، عندما اختلقت الحكومة الاثيوبية الويانية أزمة بادمي وقبلها الاعتداء على قرية عد مروق، بادر الرئيس اسيااس افورقي بكتابة رسالة في 16

أغسطس 1997 وأخرى في 25 أغسطس أيضا إلى رئيس وزراء اثيوبيا ملس زيناوي لمعالجة الموقف المتأزم الذي افتعله النظام الاثيوبي، ولكن من دون طائل. وعندئذ اقترح الرئيس الارتري على رئيس الوزراء تشكيل لجنة حدودية مشتركة لحل الإشكاليات الحدودية التي فبركتها الحكومة الاثيوبية. واتفق الطرفان على عقد اجتماع في نوفمبر 1997، وقبل ان يحل موعد اللقاء نشرت السلطات الاثيوبية خريطة جديدة لأقليم تجراي ضمت فيه أجزاء من التراب الوطني الارتري، وعندما ما استفسرت ارتريا عن ذلك، قال الجانب الاثيوبي هذا اجراء اتخذ من قبل سلطة إقليمية ولا يعبر عن موقف الحكومة الفيدرالية، ولكن هذه المناورة المكشوفة لم تدم طويلا، اذ قامت الحكومة الفيدرالية نفسها بصك ذات الخريطة في العملة الاثيوبية الجديدة التي أصدرتها في نوفمبر 1997. وهكذا أجهض نظام الوباني كل مساعي الحكومة الارترية السياسية، تمهيدا لإعلان حرب شاملة على ارتريا من خلال برلماني الصوري في 13 مايو 1998. وإزاء هذا التطور الخطير بين البلدين، عقد مجلس الوزراء الارتري جلسة طارئة في 14 مايو 1998، وسعى لمعالجة الموقف بمسؤولية وحكمة وعقلانية، فطرح مشروع يحتوي على البنود الخمسة الآتية:

1 - " ان الخلافات وسوء التفاهم حول المسائل الحدودية، تحل عبر الوسائل السلمية والقانونية، وليس بالقوة. "

2 - " وتأسيسا على النقطة الأولى، يتوجب على أي طرف يدعي بأحقية في الأراضي الواقعة في حدود البلد الآخر، ان يعلن رسميا للشعبيين الارتري والاثيوبي وللعالَم، وذلك عبر الخرائط والبيانات، وان يؤمن ويقر بحل هذه المسألة بالطرق السلمية، وليس بالقوة العسكرية. "

3 - " أن تكون المباحثات والمفاوضات التي تجري بين الجانبين بعد الان مضمونة وعبر شهادات المراقبين، وطرف ثالث. "

4 - " أن تصبح المناطق المتنازع عليها منزوعة السلاح، وخالية من أي تواجد عسكري للبلدين في الوقت الحاضر، وان يتم هذا التفاهم عبر ضمانات الوسيط. "

5 - " وإذا تعذر الوصول إلى حل مرض عبر الوسيط أو الطرف الثالث، تعرض المسألة للتحكيم. " (5)

ولكن الحكومة الاثيوبية تمادت في غيها، وفجرت حربا مدمرة دامت ثلاث سنوات 1998 - 2000، بلغت الخسائر البشرية بين الطرفين 100 ألف عسكري، 81 ألف منهم اثيوبيين و19 ألف ارتريين.

وتأسيسا على ذلك لا يمكن باي وجه من الوجوه تحميل دولة ارتريا مسؤولية الحرب بين البلدين.

تهديدات حكومة أبي أحمد

ردا على تهديدات حكومة أبي أحمد بشأن الحرب على ارتريا للاستيلاء على ميناء عصب، قال الرئيس اسيااس افورقي في حوار مع وسائل الاعلام الارترية في يوليو 2025 " إن الأزمة في إثيوبيا لا نهاية لها (...) لكن المثير للحيرة هو ان تترك هذه المشاكل دون حل وتوجيه اللوم الى إرتريا، بالقول ان إرتريا تفعل هذا، و تفعل ذاك بالاتفاق مع تقراي، ومرة تفعل هذا من أجل فانو... في محاولة من النظام الاثيوبي لنقل ازمته الداخلية الى الخارج (...) بشأن حملة غير واقعية باسم البحر، بينما تجنبت الحكومة الإرترية من الدخول في جدل إعلامي لا داعي له في مواجهة حملات مكثفة. ولقد أرسلت الحكومة الإثيوبية مؤخرا رسائل رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وعدد من رؤساء الدول تتهم فيها إرتريا...وقالت بأن لها طائرات بدون طيار... وصواريخ بمدى 3500 كيلومتر، ودبابات، ومدافع... وفعلنا كذا وكذا... وسندخل عبر عصب، سنلتف عبر القاش- بركة وسنفعل كذا، وسندخل عبر السودان. هل يمكن لشخص ذي عقل ان يفكر هكذا. هذه تصرفات صبيانية وعريضة طفولية... وسياسة الهروب الى الامام...لا نرغب في الحرب، وإذا فرضت علينا، هذا الشعب يعرف كيف يدافع عن نفسه. " (6) هذا الموقف الارتري يبرهن مرة اخرى على ان ارتريا لا تنجرف أبدا وراء الحملات الإعلامية البالونية المضللة التي تهدف الى تعكير الأجواء السياسية لأجندات خارجية وداخلية لم تنطل عليها. ولذا، فإنها دائما ابدا ما عمدت على التعامل مع الازمات المختلفة في منطقة القرن الافريقي بحكمة وبحكمة بغية احتوائها تفاديا لويلات الحروب العديدة والنزاعات المختلفة والمتعددة الابعاد والمتشعبة الأهداف التي ابتلت بها منطقة القرن الافريقي منذ نهاية القرن التاسع عشر تارة لأجندات استعمارية، وطورا خدمة لحسابات جيو استراتيجية اجنبية، ومرة لسياسات توسعية، وأحيانا هروبا من الازمات الداخلية، ودائما على أنقاض المصالح الوطنية لشعوب هذه المنطقة. علما إن

ارتريا تاريخيا لم تلجأ الى السلاح الا وهي مجبورة، وذلك من باب ردع الاعتداء، وانطلاقا من حق الدفاع عن الذات والوجود.

4 - الازمة مع جيبوتي 2008

الحدود بين دولة ارتريا وجيبوتي عينت بمعاهدات في نهاية مطلع القرن العشرين بين إيطاليا التي كانت تستعمر ارتريا وفرنسا التي كانت تستعمر جيبوتي. وعليه لا يوجد أي مبرر موضوعي لنشوب خلاف حدودي بين البلدين من حيث المبدأ. وتجدر الإشارة في الصدد، بأن جيبوتي أختلقت الخلاف حدودي مع ارتريا في ابريل 2008، أي بعد مرور زهاء أربع أشهر فقط من صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود بين ارتريا وأثيوبيا في 27 نوفمبر 2006 والقاضي بترسيم الحدود بين البلدين بصورة افتراضية، وذلك بعد رفض الحكومة الأثيوبية لوضع العلامات الحدودية على طول امتداد الحدو بين البلدين. وهذه الازمة التي أفتعلتها جيبوتي، بدأت أول ما بدأت احداثها في المنطقة الحدودية الارترية - الجيبوتية، على إثر قيام الحكومة الأثيوبية في فبراير 2008 بنشر أسلحتها الثقيلة والبعيدة المدى في قمة سلسلة جبال موسى علي التي تشكل المثلث الحدودي بين أثيوبيا وارتريا وجيبوتي.



وتزامنا مع هذا الحدث توغلت القوات الأمريكية المراقبة في جيبوتي صوب المناطق الشمالية المحاذية للحدود الارترية. وان الحكومة الارترية التي كانت تراقب عن كثب كل التحركات العسكرية الأثيوبية والأمريكية بالقرب من حدودها الجنوبية الغربية والجنوبية، فوجئت في مساء 23 ابريل 2008 بمكالمة هاتفية من قبل أمير

دولة قطر، حمد بن خليفة ال ثاني، ابلغ فيها الرئيس الارتري، اسيااس افورقي، شكوى الرئيس الجيبوتي، إسماعيل جيليه ضد ارتريا بشأن " قيام ارتريا بحشد قوات ضخمة بالقرب من الحدود المشتركة " تبعا لما ورد في وثيقة تحمل عنوان " استمرارية العداءات بالوكالة " أعدتها وزارة الشؤون الخارجية الارترية في 19 نوفمبر 2008. وقال الرئيس الارتري لأمير دولة قطر " هذا الأمر لم اسمع به من قبل البتة، وكنت احبذ لو كان الرئيس جيليه خاطبني مباشرة. وعلى كل حال فإنني مستعد للذهاب الى جيبوتي إذا كانت هناك ثمة مشكلة حقيقية، ويمكن ان يأتي الرئيس جيليه الى اسمرأ أيضا. وإذا هو غير مرتاح لأحد الترتيبين، فبالإمكان ان نلتقي في الدوحة. ولقد قبل أمير قطر مقترح الرئيس الارتري الذي وصفه بـ " الجيد ". وهكذا بادر الرئيس الارتري بالاتصال بنظيره الجيبوتي مباشرة وفي نفس اليوم، لكي يستفسر عن فحوى ومغزى الشكوى الجيبوتية. فقال له الرئيس الجيبوتي " علمت بأنكم تقومون بحشد قواتكم في حدودنا. " فاستفسر الرئيس الارتري قائلا " أين، ومن هو مصدر هذه المعلومات؟ " فرد الرئيس الجيبوتي " لقد أخطرت بذلك " ولم يشر الى وجود " صور " التقطها الفرنسيون استخدمت فيما بعد في الحملة الدعائية ضد ارتريا. " وأيا كان الأمر، قال الرئيس الارتري لنظيره الجيبوتي " هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة. ولا توجد أسباب تدفع ارتريا على الإقدام على ذلك. وتظل رغبة ارتريا العارمة في توطيد روابط حسن الجوار والتعاون بين الشعبين. " ورد عليه الرئيس الجيبوتي قائلا: " حسنا، سأتصل بك غدا"، أي في 24 ابريل 2008. ولكنه لم يفعل ذلك كما وعد، بالعكس ذهب الى منطقة الحدودية الارترية - الجيبوتية برفقة كبار ضباطه ووحدرة عسكرية من جيشه التي أعطيت الأوامر للمرابطة هناك. ثم عاد الى عاصمته بعدما أشعل توترا لم يكن موجودا سابقا. ولم تستدرج قيادة قوات الدفاع الارترية وراء ذلك التوتر والاستفزاز، وإنما تعاملت مع الجيش الجيبوتي بروح أخوية. (7) وبعد مضي زهاء ستة أسابيع على المكالمات الهاتفية بين الرئيس الارتري ونظيره الجيبوتي، وتحديدا في 10 يونيو 2008 " شن الجنود الجيبوتيون تحت جنح الليل هجوما بالقنابل اليدوية ضد وحدة عسكرية ارترية. ورغم الخسائر التي تكبدتها الوحدة الارترية المعنية، فان القيادة السياسية الارترية طلبت منها ممارسة ضبط النفس " وفقا لما ورد في وثيقة الخارجية الارترية المشار إليها آنفا. وفي اليوم التالي، أي في 11 يونيو 2010، قام الجيش الجيبوتي بهجوم مكثف مدعوم بالطائرات ضد الوحدات الارترية. (8) فقامت القوات الارترية في 12 يونيو 2008 بحق الدفاع عن النفس، حينما لم يترك أمامها أي خيار آخر حسبما ورد في وثائق الحكومة الارترية. وعلى ضوء هذه الاحداث، استدعت جيبوتي في 14 يونيو 2008

سفيرها في اسمرأ، وطلبت في 16 يونيو 2008 من سفير ارتريا مغادرة جيبوتي، قبل فتح أبوابها لبعض لمجاميع الارترية المناوئة للدولة، وشرعها في شن حملات دبلوماسية وإعلامية ضد ارتريا.

ففي وسط هذه الأجواء الملبدة، حدثت مواجهة عسكرية محدودة في المنطقة الحدودية في 12 يونيو 2008 بين الوحدات الارترية والجيبوتية، أفقدت الحكومة الجيبوتية صوابها، بدليل ان وزير خارجيتها الأسبق، محمود علي يوسف، أدلى بتصريح لوسائل الإعلام المصرية والعربية في القاهرة، في 29 يونيو 2009، لكسب تعاطف وتضامن الدول العربية قال فيه " إن الممارسات الارترية الأخيرة مدعومة من إسرائيل وتعد خطرا على الجميع، وان مضيق باب المندب هو امتداد للأمن القومي العربي." (9) ومن ناحيته، الرئيس الجيبوتي، إسماعيل جيليه، القى خطابا في مجلس الأمن في 23 أكتوبر 2008 تحاشى اتهام إسرائيل في الأزمة الحدودية المفتعلة مع ارتريا لعدم إثارة ثائرة الدول الغربية حسبما أفادت بعض الأوساط الدبلوماسية الأوروبية، وهدد بشن حرب على إرتريا " ما لم تحل الأزمة في غضون ثلاثة أسابيع ". (10) وقبل هذا وذاك، أكد نجيب طاهر، مستشار الرئيس الجيبوتي في 25 ابريل 2008، " بان المنطقة الحدودية خالية من القوات، وتم نزع فتيل حرب مع ارتريا." (11) وهذه التصريحات الجيبوتية الرسمية المتناقضة فإن دلت فإنما تدل على ان القيادة الجيبوتية انجرفت وراء سيناريو معد سلفا من أطراف إقليمية ودولية، ولم يتعد دورها تنفيذ الدور المحدد لها. وعلى نقيض موقف الحكومة الجيبوتية، عمدت الحكومة الارترية على حصر وحل الأزمة الحدودية المفتعلة في الإطار الثنائي والحوول دون تدويلها، بغية قطع الطريق على القوى الإقليمية والدولية التي كانت تتربص لإقتناص فرصة الاصطياد في الماء العكر، ولكن جيبوتي تهافتت في نقل الملف الى الايغاد والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي ومنظمة الفرانكوفونية ومجلس الأمن الدولي، بإطلاق اتهامات عارية من الصحة ضد ارتريا. والامر المدهش حقا هو ان منظمة الايغاد والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس الأمن والإدارة الأمريكية تهافتوا بدورهم أيضا، وادانوا ارتريا قبل قيامهم بأدنى تحري عما جري حقا على الأرض في 10 يونيو 2008. ويذكر على سبيل المثال بان مجلس الأمن نفسه سارع بإصدار بيان في 12 يونيو 2008، أدان فيه ما اسماه بـ " بالعمل العسكري الذي نفذته ارتريا ضد جيبوتي في رأس دميرو وفي جزيرة دميرو " (12)، ثم بعد مضي ثلاثة عشر يوما، أي في

25 يونيو 2008، أصدر بياناً آخر يناشد فيه الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بإرسال " بعثة تقصي المعلومات " (13) الى جيبوتي وارتريا. ويلاحظ القارئ بان مجلس الأمن بادر بإدانة ارتريا أولاً وقبل كل شيء، ثم شكل بعثة لتأكيد اتهامه المسبق، بمعنى ان دولة ارتريا وهى عضو في الأمم المتحدة، متهمة الى ان تثبت براءتها وليس العكس، وهذا هو المنطق المعكوس لمجلس الأمن. ولا ندري من أين أتى مجلس الأمن بمعلومة حدوث مواجهة عسكرية بين ارتريا وجيبوتي في جزيرة دميروا التي لم تشهد أي إطلاق نار سواء في 10 يونيو 2008 أو قبله أو بعده. ومع ذلك، ورغم ذلك قرر مجلس الأمن ان يبعث لجنة تحري الحقائق عما جرى ولم يجر في جزيرة دميروا، لأنه لا توجد لدى مجلس الأمن أي معلومة أكيدة عما جرى في تلك الجزيرة، ومع ذلك فهو مصر على التأكيد بان ارتريا نفذت عملاً عسكرياً ضد جيبوتي. والمهم في الامر هنا، ان الحكومة الارترية قررت سحب وحداتها التي كانت ترابط في أراضيها السيادية في دميروا وجزيرة دميروا عبر اتفاق تم عبر الوسيط القطري في يونيو 2010 بهدف إطفاء شعلة الازمة، وقطع الطريق على كل القوى الإقليمية والدولية التي عمدت على صب الزيت على النار، وسمحت لوحدات الوسيط القطري تولى الاشراف عليها بصورة مؤقتة.

6 - محاولات استدرج ارتريا في نزاع مع اثيوبيا 2025



لقد عمدت الحكومة الارترية على قطع الطريق على كل القوى التي تريد اشعال فتيل حرب بين ارتريا واثيوبيا عبر العديد من مراكز الأبحاث، وأجهزة الاستخبارات،

وسائل الاعلام بنشر الأكاذيب، والتصريحات الاتيوية الرسمية التي تهدد بالحصول على منفذ على البحر الاحمر بالقوة تارة، وتتوعد بالاستيلاء عسكريا على ميناء عصب الارتري طورا. وفي هذا السياق وبغية تفادي الازمات والصراعات، وتعرية الاتهامات الباطلة، ودحض الأكاذيب المفتعلة، وإبراز الحقائق الدامغة، عقد وزير الخارجية عثمان صالح في 18 مارس 2025 اجتماعا تنويريا في مقر وزارة الخارجية للسفراء المقيمين، وأعضاء السلك الدبلوماسي، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة المعتمدين لدى دولة ارتريا. وتلكم الاتهامات تتعلق بـ:

(1) " استعدادات إرتريا المفترضة للحرب ضد إثيوبيا. "

(2) " اتفاقية بريتوريا "

(3) " هوس إثيوبيا بالحصول على منفذ بحري، وما تلاه من حملات دبلوماسية، وما صاحبها من تهديدات عسكرية. "

فلقد وضع وزير خارجية ارتريا النقاط على الاحرف بقوله:

1 - " لقد أُعيد نشر قوات الدفاع الإرترية على حدود إرتريا المعترف بها دوليًا فور انتهاء الصراع في نوفمبر 2022. وكل من يدّعي أو يُشير إلى أن قوات الدفاع الإرترية لا تزال على الأراضي الإثيوبية يفعل ذلك لتحميل إرتريا مسؤولية مشاكل إثيوبيا الداخلية. "

2 - " الحكومة الإرترية تعتبر اتفاقية بريتوريا شأنًا داخليًا لإثيوبيا، ولا ترغب التدخل فيها. "

3 - " ليس للحكومة الارترية أي دور على الإطلاق في الصراع الداخلي المستمر بين الإدارة المؤقتة لتجراي والجهة الشعبية لتحرير تجراي؛ وهي ترفض رفضًا قاطعًا أي اتهامات أو مزاعم تُلمح إلى خلاف ذلك. "

4 - " تشعر إرتريا بالحيرة إزاء طموحات إثيوبيا المضللة والبائدة في الوصول إلى البحر وإنشاء قاعدة بحرية "من خلال الدبلوماسية أو القوة العسكرية". وفي هذا

الصدد، تحت إرتريا المجتمع الدولي وهيئاته المعنية على الضغط على إثيوبيا لاحترام سيادة جيرانها وسلامة أراضيهم. " (14)

والان وقبل فوات الأوان على القيادة السياسية الاثيوبية:

1 - أن تعرف بأن زمن الفتوحات والتوسعات وإعادة رسم الحدود وخرائط الدول على مقاس أحلام اليقظة قد ولى الى غير عودة. علما ان اثيوبيا هي الدولة الوحيدة في القرن الافريقي التي قامت على غزوات داخلية، قبل ان ترسم حدودها في نهاية القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين مع الدول المجاورة لها، أي ارتريا والسودان وجيبوتي والصومال وكينيا، وذلك قبل ان تضم بريطانيا اليها إقليم اوغادين في عام 1954.

2 - أن تعلم جيدا بانه من السهل اشعال فتيل الحرب، ومن الصعب التحكم في ديناميكايتها وعواقبها الوخيمة، ولا سيما في بلد مثل اثيوبيا مكتظ ببؤر التوتر الاثني وتتوفر فيه كل مقومات السيناريو اليوغسلافي، وذلك في منطقة بالغة الاهمية والحساسية من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والامنية والجيو استراتيجية للقوى الاقليمية والدولية التي تتنافس وتتسابق وتتصارع فيها ليس عبر بيادقها هنا وهناك وحسب، بل من خلال قواعد العسكرية ليس في جيبوتي وحسب والتي لوحدها تحتضن ست قواعد عسكرية فرنسية وامريكية وصينية وايطالية واسبانية ويابانية ترابط في الضفة الغربية من البحر الأحمر على المدخل الشمالي والجنوبي لمضيق باب المندب.

3 - أن تتأمل مليا في الهزائم العسكرية الماحقة التي تكبدتها في الساحة الارترية، كل الأنظمة التي سبقتها في الحكم منذ نظام تفري موكنن ولغاية نظام ملس زيناوي، والمصير المحتوم الذي آلت اليه جميعها.

والتاريخ يذكر ويُذكر:

3 - 1 - بأن النظام الاقطاعي الاثيوبي في عهد تفري موكنن حاول القضاء على الثورة الارترية بتطبيق سياسة الأرض المحروقة برفع شعار " تجفيف البحر لقتل

السّمك " ولكن وفي خاتمة المطاف جرفه البحر وابتلعه السّمك. ففي عام 1972 و1973 كسرت الثورة الارترية العمود الفقري لصفوة القوات الاستعمارية الاثيوبية في شمال ارتريا، وزعزت اركان نظام تفري موكنن الذي سقط في عام 1974، رغم الدعم الأمريكي والإسرائيلي الذي كان يحصل عليه.

3 - 2 - وان نظام " الدرق " شن عشر حملات عسكرية كبيرة من عام 1978 لغاية عام 1986، وكان يهدد ويتوعد للقضاء على الثورة الارترية مرة واحدة وإلى الأبد، بدعم من الاتحاد السوفيتي السابق، وألمانيا الشرقية السابقة، واليمن الجنوبي السابق، ونظام العقيد معمر القذافي، ولكن جميع تلك الحملات باءت بالفشل الذريع، ووقعت خسائر جسيمة في صفوف الجيش الاثيوبي. ولم تتوقف الأمور عند ذلك الحد، بل ان الثورة الارترية ممثلة في الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا، انتقلت من مرحلة الدفاع الاستراتيجي المحكم الى الهجوم الاستراتيجي الكاسح، فخاضت معركة ديان بيان فو الارترية في عام 1988 على حد وصف المؤرخ البريطاني بازيل دافيدسون لها، ودمرت جبهة نادو از، وحررت مدينة افعبت، واستولت على كميات هائلة من الأسلحة الثقيلة من دبابات وراجمات الصواريخ ومدافع بعيدة المدى، واسرت ثلاث ضباط سوفيت، ثم بعد عامين، أي في عام 1990 حررت مدينة مصوع، قبل ان تسحق جبهة دقمهري في عام 1991، وتجعل اسمرا العاصمة تسقط كثمرة يانعة في يد الثوار، بينما هرب رئيس النظام الاثيوبي خلصة الى زمبابوي.

3 - 3 - وان نظام ملس زيناوي (الوياني) من ناحيته، فجر حربا ضد ارتريا الدولة في عام 1998 تحت ذريعة خلاف حدودي مختلف، وقام على مدى ثلاث سنوات بثلاث حملات عسكرية كبيرة من عام 1998 لغاية عام 2000 بغية إعادة احتلال ارتريا عامة، وللسيطرة على اسمرا ومصوع وعصب خاصة، بمساعدات عسكرية ومالية واستخباراتية أمريكية وروسية وإسرائيلية، مستخدما في حملاته العسكرية استراتيجية الأمواج البشرية، التي تهشمت فوق صخرة الصمود البطولي والإرادة الفولاذية للشعب الارتري وحكومته وجبهته وقوات دفاعه الباسلة. وفي خاتمة المطاف رضخت الحكومة الاثيوبية لمنطق العقل، واجبرت في 18 يونيو 2000 على توقيع اتفاق وقف الاعمال العدائية بين البلدين، بعدما خسرت زهاء 81 ألف

من قواتها، وتبخرت اجندتها، وكسرت شوكتها، وفقدت مقومات بقائها، وولجت
بودرها طور العد العكسي، قبل ان تزول عن مسرح الوجود. علما ان هذه المرة
الخطر كل الخطر لا يواجه النظام الاثيوبي، بقدر ما يهدد وجود اثيوبيا ذاتها
بصورتها الحالية، وعليه يجب على القيادة الاثيوبية التفكير ألف مرة هذه المرة، قبل
الاقدام على أي خطوة طائشة تقلب جميع الحسابات راسا على عقب، وتقع واقعة
اللاعودة الى الوراء.

وسيتخلص مما تقدم، بان السياسة الارترية في القرن الافريقي وفي جنوب البحر
الأحمر منذ فجر التحرير في مايو 1991، كانت ومازالت وستظل تعمل من دون
كلل وبلا ملل من اجل:

- 1 - إحلال السلام والأمن والاستقرار في ربوع منطقة القرن الافريقي وفي جنوب
حوض البحر الأحمر.
- 2 - إرساء أسس ومقومات التعاون على كل الصعد وبما يخدم مصالح عموم شعوب
المنطقة.
- 3 - احترام استقلال كل الدول، وسيادتها الوطنية، ووحدتها الترابية، وعدم التدخل
في شؤونها الداخلية.
- 4 - الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، والاتحاد الافريقي، ومنظمة الايغاد، والقوانين
الدولية التي تحكم العلاقات بين الدول في شتى المجالات.

15 أكتوبر 2025

المراجع

1 - مقابلة مع الرئيس اسيااس افورقي

17 ديسمبر 2024

Eritrea : ecss online

2 - اتفاق سلام شرق السودان

إنجاز تاريخي عظيم للدبلوماسية الإرترية

إعداد: د.احمد حسن دحلي

20 أكتوبر 2006

3 - الورقة الارترية للمساعدة في مناقشة القضايا السودانية المهمة والمثيرة للجدل

اسمرا: 20 مايو 2022

4 - مقابلة مع الرئيس اسيااس افورقي حول الاحداث السوداني

6 مايو 2003

<https://www.ecss-online.com>

5 - بيان مجلس وزراء ارتريا

اسمرا: 14 مايو 1998

6 - حوار مع الرئيس اسيااس افورقي

يوليو 2025

<https://www.ecss-online.com>

7 - Djibouti: A Continuation of Hostilities by Proxy

Ministry of Foreign Affairs, 19 November 2008, Asmara.

8 - المرجع السابق

9 - شبكة الاعلام العربية - محيط دوت كوم - 29 يونيو 2009

WWW.moheet.com

10 - Conseil de Sécurité des Nations Unies CS/9480, 23/10/2008

WWW.un.org

11 - جريدة " الشرق الاوسط " اللندنية، 25 ابريل 2008

WWW.aawsat.com

12 - United Nations Security Council, SC/9353, 12 June 2008

WWW.un.org

13 - Security Council calls for UN fact-finding team to visit
Djibouti- Eritrea border, UN News Service, 25 June 2008

WWW.un.org.news

14 - Minister Osman Saleh gave briefing to Diplomatic community.

www.ECSS online

March 19, 2025